

ضميمة السرقية قال العديوي في شرح كتاب الاستحلال قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
عنه لا يستحل في شيء من الحدود الا في الزنا ولا في السرقة ولا العتق ولا الشرف  
الحمول ولا السكر الا ان طالب السرقة من غير ان المال استحل فان نكل عن  
اليمين فقتله المال ولم يقطع وذلك لان الدعوى تنضم من ارضان الضمان  
والقطع والضمان يستوي بالنكول فوجب اثباته احداهما واسقاط الاخر اصل  
ذلك ما قالوا في شروح الجامع الصغير ان الاستحلال شرع للنكول والنكول  
لا يستحل المحقوق على وجه المصلحة والحدود لا يصلح حجة في الحدود ولا في الاستحلال  
فلا يشرع اليمن فيها الا في السرقة لان المقصود هو المال فيختلف فيها  
ويقتضى بالماله عند النكول كما يقتضى بها بشهادة رجل وامرأتين في الماله ون  
القطع انتهى اتفاقنا في قوله في المتن والزوجه اذا دعت المولا طلاقا في  
الزوج قال صدر الشريعة لا يخلو في الطلاق اجماعا انتهى قوله في المتن  
فان نكل من نصف المهر لري في توليها جميعا وهذه من مسايل الجامع الصغير  
ذكرها في كتابه القضاء وذلك لان المقصود من هذه الدعوى هو الماله وهو  
نصف المهر لا النكاح اذا دعت المصلاق يعني اذا كان مع النكاح دعوى الماله تجزي  
وكذا في النكاح اذا دعت المصلاق لان المقصود هو الماله ثم بالنكول يثبت الماله لا يثبت  
النكاح لان المالك تجزي في الماله دون النكاح انتهى اتفاقنا في قوله وكذا يستحل  
في النسب الخ يعني اذا دعت في النسب حقا خرسوي النسب كما مسايل المذكورة  
يستحل بالاتفاق وان كان لا يستحل عندا في حقيقته في دعوى النسب المحرم  
انتهى اتفاقنا في قوله كما لا ريب بان ادعى على شخص انه اخو لبيه وان اباهما  
ما نكح وتزك نالا في دعوى النسب عليه فانه يستحل على النسب بالاتفاق فان حلف  
بري وان نكل يقتضى بالماله دون النسب انتهى قوله والمحرم بان النظر رجلا صيا  
لا يبرهن نفسه فادعت امرأة انه اخوها تزك قصير به الملقط واخذه  
بالخطا نكر الملقط ذلك فان نكل ثبت لها حق نفق الصبي الى جرحها  
ولا يثبت النسب انتهى قوله والمنفعة اي اذا قال المدعي وهو من انه  
اخو المدعى عليه فافترض له النفقة وانكر المدعى عليه ان يكون هذا اخاه  
فانه يستحل على النسب فان حلف بري وان نكل يقتضى بالنفقة دون النسب  
انتهى قوله وامتنع الرجوع في اليمين صورته ما اذا اراد الواهب الرجوع  
في اليمين فقال المرصوب له ان اخوك فان نكل الواهب فانه يستحل فان نكل  
ثبت الامتناع ولم تقم الاخوة انتهى اتفاقنا في قوله في المتن وجاخذ  
العدو قال الاتفاق وهذا في دعوى القتال على واحد من غير اهل المحلة وضع  
بيورا باليمين الواحدة ولا يجب شيء اخر بعد ذلك فاما اذا كان دعوى لقتل

علي اهل

علي اهل المحلة وعلى بعضهم فغير القسامة والدية جميعا وسيجي في باب  
القسامة من كتابه الديات تمامه انما انما ادعى القصاص في النفس  
او في الطرف يجلف بالاتفاق فان حلف بري وان نكل يقتضى في الطرف ولا يقتضى  
شيء في النفس ولكن يجلس حتى يقرأ ويجلف او يموت جوعا وعندهما يقتضى  
بالماله في النفس والطرف جميعا انتهى قوله يستحل جاحد القصاص اي بالاجماع  
انتهى قوله ولا يجب على فقاطع الضمان اذا قطعها امرؤى الا ان لا يباح  
لعدم الغايرة يعني اذا قطع يد من قاله اقطع يدي لا يجب الضمان وكنت  
لا يباح القطع لعدم الغايرة انتهى اتفاقنا في قوله في المتن وقيل خصمه به  
اعطه كفلا بنفسك ثلاثة ايام اي اذا كان المطلوب من اهل المصر وهذا  
هو مراد المصنف رحمه الله يدل عليه قوله بعد ولو كان غريبا انتهى  
قوله وفيه اي في اعطاء الكفيل نظر للمدعي وهذا هو وجه الاستحسان انتهى  
قوله ولا فرق في الظاهر اي في ظاهر الرواية انتهى قوله والمحظير لان  
اعطى الكفيل لما كان مستحقا عليه لا يقع الفرق بينهما اذا كان معروفا  
او لم يكن او كان الماله خطيرا واحقيرا كما يمين انتهى اتفاقنا في قوله في المتن  
فانه في اية لازمه قاله في الفتاوى الصغيرى في مسال العديوي المدعي ان  
طلب من القاصي ان يأخذ من المدعي عليه كفلا وفي المدعي عليه اعطى  
الكفيل فاقاضي المدعي مبلز منه ثم قاله وتقسيم المالا انتهى لكت قوله  
في المتن ولو كان غريبا الخ قاله الاتفاق واما اذا كان المطلوب غريبا لا يجبر  
على اعطاء الكفيل ولكن اذا عطي كفلا بنفسه مختارا يقبل ذلك منه وان لم  
يعط لا يجبر على ذلك وذلك لان الكفيل يرفع من السفر ولذاهم ضرر  
ذكر في الواقيات الحسامية في كتاب ادب القاضي في الباب المعلق بعلامة  
الواو اذا نسك الرجل فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه بشي وبضاحه  
ولا يجبر باليمين احترازا عن الوقوع في الحرام وهو اليمين الكاذبة وان ابي  
الخصم الا ان تجلفه فان كان اكبر رايه انه ليس على الحق وسعه ذلك وينكر  
عنا ننكر من مسايل ذكرها الحصاص في اخر كتابه الجبل ان كان كل امرأة في  
طالق ونوي كل امرأة اتزوجها باليمين او باليهن او بالسند او في بلد من البلدان  
له شئ في ذلك ولا يجنبه وقاله ان التدا باليمين باسمه جملته وتقول صوابه  
ويخرج ذلك حتى لا يرفع المستحل فان قاله المستحل انما اخلفك بما اريد وقال  
انت نكحها او قعت انا كيف جملته في ذلك وقد كتبت اليمن في كتابه ويريد  
ان يستحل به بالدم والطلاق والعتاق والحسي وصدقة ما يملك قاله تعجب  
وينوي بغير من العديوي من الاشهاد فاذا جابه بغير نوي نعمان لا دفاع لم يكن  
عليه شي وكذلك ان قال لسواك طولق ونوي نكاه العور والعيمان او العوجا  
او المالك او اليهوديات او المضراينات ويقصد اي صفة من تلك الصفات التي